



# الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

## حوكمة الشركات وألياتها في مكافحة الفساد

أ. علي معمر الجعروود

أ. أحمد منصور بن حريز

### الملخص

تواجه اقتصاديات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية سواء كانت سياسية مثل التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية أو اقتصادية مثل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تحد كبير يتمثل: في نمو زيادة قرص ممارسة الفساد المالي والإداري، لذلك تعتبر الحوكمة هي الوسيلة الأكثر فاعلية في القضاء علي الفساد ولقد اقتضت طبيعة البحث الإجابة علي عدة تساؤلات أهمها: مفهوم الفساد، وأهم مظاهره في القطاع الخاص، وكذلك مفهوم الحوكمة، وألياتها في مكافحة الفساد

### Summary

The economies of many countries, especially those in transition, whether political, such as the transition from totalitarian regimes to democratic regimes, or economic, such as the transition from a planned economy to a market economy, have faced a great challenge represented in: the growth of an increase in the practice of financial and administrative corruption, so governance is the means The most effective in eliminating corruption. The nature of the research required answering several questions, the most important of which are: the concept of corruption, its most important manifestations in the private sector, as well as the concept of governance, its mechanisms in combating corruptio

### المقدمة



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

يعد الفساد من الأمور المسكوت عنها في العديد من الدول النامية، بل أصبح يعد من المعوقات الكبرى أمام التطور الديمقراطي والنمو الاقتصادي، لكن قلما تثار التساؤلات حول العلاقة بين ارتفاع معدلات الفساد وسوء الحوكمة، وبين ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة وبين سوء الخدمات العامة و في كل الأحوال يؤدي الفساد . من منظور سياسي . إلى زعزعة استقرار المؤسسات السياسية ويدفع المواطنين إلى التشكيك في شرعية المؤسسات الديمقراطية التي ضربتها الرشوة والابتزاز، ومن المنظور الاقتصادي، يؤدي الفساد إلى انخفاض مستويات الاستثمار، واتساع القطاع غير الرسمي، وارتفاع تكلفة أداء العمل، وعدم الثقة في التعاقدات وإذا ما نظرنا إلى معضلة الفساد من منظور القطاع الخاص، فعلى الرغم من أن الفساد يضر بالأعمال، فإن الشركات التي تشارك منفردة في الفساد تحصل على مميزات على المدى القصير لكن، إذا ما أخذنا في الاعتبار الآثار الضارة للفساد على الاقتصاد، يصبح السؤال الذي يطرح نفسه: "كيف لنا أن نقيم نظاماً يجعل المخراط الشركات في الفساد شديد الصعوبة، حتى وإن كان مرغوباً فيه من قبل حفنة من الشركات؟" المشكلة الحقيقية هنا تكمن في كيفية الدفع نحو تحرك جماعي، أي خلق بني محفزة على نحو يدفع القطاع الخاص إلى الالتزام بالممارسات المسعولة، وبكشف السلوك الفاسد، وعدم السماح للفساد بأن يصبح السبيل المعتاد لتسيير الأعمال الكفيلة بتحقيق ذلك يمكن أن تأتي من اتجاهات مختلفة، فمن جانب الحكومة يمكن إصلاح قوانين وتبسيط قوانين الضرائب، والاستفادة من أنظمة الحكومة الإلكترونية، والتركيز على إنفاذ القواعد والتنظيمات القائمة ولكن، هناك أيضاً إصلاحات يمكن تنفيذها من جانب القطاع الخاص تحد من قدرته على الانخراط في الفساد، من بين تلك الإصلاحات حوكمة الشركات، تستطيع حوكمة الشركات أن تقلص من فرص الفساد بجعل الرشوة أصعب، وذلك بجعلها ليس مجرد سلوك غير أخلاقي، وإنما سلوك غير قانوني أيضاً عالية التكلفة بالنسبة لمن يقدمها، وكذلك بسن عقوبات داخلية على انتهاك تلك القاعدة، إن حوكمة الشركات الفعالة تعني حضور قيم الشفافية دائماً، فيحصل المستثمرون على المعلومات المهمة في الوقت المناسب، ولا يتم اتخاذ القرارات خلف الأبواب المغلقة، ويصبح متخذو القرار مسؤولون عن أفعالهم، ويتصرف المديرون بما فيه



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

مصلحة الشركة، وليس بمصالحهم الشخصية، إن حوكمة الشركات الفعالة تجعل تقديم الشركات للرشا أو موارد الشركة الأخرى إلى موظفي الحكومة في مقابل خدمات معينة، أمراً شديداً الصعوبة.

إن حوكمة الشركات، بوصفها أداة لمكافحة الفساد، تقلص من فرص العاملين والمديرين في إساءة استغلال المنصب أو الانخراط في ممارسات فاسدة مع الشركاء من القطاعين العام والخاص على عدد من المستويات فعلى مستوى القيم يؤدي تركيز حوكمة الشركات على واجب المدير في الولاء والحرص على عدم استغلاله لمنصبه، وفرض عقوبات على المديرين الذين يقدمون مصالحهم ومكاسبهم الشخصية على مصلحة الشركة ومكاسبه.

**إشكالية الدراسة:** تتمحور إشكالية الدراسة حول مفهوم الفساد في اقطاع الخاص؟ وكذلك قدرة الحوكمة علي القضاء علي الفساد المالي في القطع الخاص؟

**منهج الدراسة:** اعتمدنا في هذا البحث علي المنهج التحليلي المقارن والقائم علي تحليل مفهوم الفساد والحوكمة، ومدى فاعلية آليات الحوكمة علي القضاء الفساد المالي .

### خطة البحث :

بناء علي ما سبق فقد تم تقسيم البحث إلي مطلبين اثنين، حيث تناولنا في المطلب الاول مفهوم الفساد، أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلي مفهوم الحوكمة وآلياتها في مكافحة الفساد

### المطلب الاول : مفهوم الفساد المالي

يمكن تعريف الفساد المالي بشكل موسع بأنه القيام بعمل مناف للقوانين والأخلاق يتم بواسطة شخص عند تقاضيه أو الحصول على وعد بتقاضيه أموال داخل أو خارج نطاق القنوات الشرعية بغرض



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

الانتفاع الشخصي مقابل تقديم تسهيلات ذات صلت بها لموقع لهذا الشخص لعملاء خارجين<sup>(1)</sup> ولهذا التعريف أبعاد متعددة ، أولها البعد القانوني التي يتمثل في أن عمليات الفساد المالي هي جرائم يستحق مرتكبوها العقاب وفقا للنصوص القوانين القائمة ، وثاني هذه الأبعاد هو البعد الأخلاقي يتلخص في خيانة الأمانة التي يكلف بها الشخص من قبل مجموعة من الأشخاص سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الإجتماعي ، رغم أن لم تتوفر مسؤولية قانونية نتيجة فراغ قانوني فإن الأمر لا يعفى من المسؤولية الأخلاقية ، أما البعد الأخير فهو البعد الاقتصادي أو الإداري وينعكس هذا البعد على المستوى الإداري والفعالية الاقتصادية للمؤسسات ذات العلاقة بموضوع الفساد ، حيث أن الشركة التي ينتشر بها هذا الداء ستصبح أقل فاعلية ، وتتناقص ثقة العملاء ، فخيانة مسؤوليها للأمانة المعلقة على عاتقهم ستدفع العملاء إلى التساؤل عن جودة السلعة التي تقدم لهم .

من خلال ما سبق سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول: أسباب الفساد

الفرع الثاني: مظاهر الفساد في القطاع الخاص

### الفرع الأول: أسباب الفساد

إن أهم أسباب الفساد يمكن اجمالها في الآتي :-

1- انتشار الفقر والجهل وضعف الوازع الديني والثقافي لدى المجتمع

<sup>1</sup> - لحسن بونعامه عبد الله ، الفساد وأثره على القطاع الخاص ، بحيث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003 ص 6 ، وبعدها



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

2- تدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة والخاصة في الدول والمجتمع

3- التحولات السياسية و الاقتصادية المفاجئة والغير مدروسة

4- استخدام الشركات الأجنبية لوسائل الإغراء مثل ( الرشوة ) وتميزها عن الوسائل التي

من شأنها أن تضمن لها الحصول على مشاريع وعطاءات من غير وجه حق

### الفرع الثاني: مظاهر الفساد في القطاع الخاص

لقد أشرنا سابقاً إلى أن الفساد هو انحراف سلوكي وأخلاقي يعرفه كلا القطاعين العام والخاص، ويزداد الأمر سوءاً في الدول القائمة على اقتصاديات السوق التي ينشط اقتصادها ضمن قوانين المنافسة الحرة<sup>(1)</sup>.

وقد ركزت اتفاقية الأمم المتحدة على ثلاث مظاهر للفساد في القطاع الخاص سنتناولها فيما يلي:-

#### الرشوة:

نصت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد في المادة (21) على يلي :- "تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً أثناء مزاوله أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية :-

أ- وعد أي شخص يدير كيانا تابعاً للقطاع الخاص ، أو يعمل لديه بأي صفة؛ بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحة أيها ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو تمتنع من القيام بفعل ما ، فيما يشكل إخلال بواجباته .

<sup>1</sup> - محمد الطاهر الحمدي ، جرائم الفساد القطاعين العام والخاص المعهد العالي للقضاء " تونس " ص 16 دون سنة نشر .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

ب- التماس أي شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص ، أو يعمل لديه بأي صفة أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ، مزيه غير مستحقة سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر ، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما ، مما يشكل أخلاقاً بواجباته .

أما التشريع الليبي في قانون الجرائم الاقتصادية رقم " 2 " لسنة 1979 ، فقد أشار في مواده من (21) حتى المادة (26) إلى الرشوة في القطاعين العام والخاص دون إحالة صريحة على النصوص المنطبقة عليها وجُزمت ليبيا طلب الرشوة في القطاع الخاص أو قبولها وذلك في المادة 229 مكررة (ب) من قانون العقوبات دون أن تجرم الوعد بالرشوة أو عرضها أو منحها

### - اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص :-

تنص م 22 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنه:

"تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد شخص يدير كياناً للقطاع الخاص ، أو يعمل فيه بأي صفة ، أثناء مزاولته نشاطاً اقتصادياً أو مالي أو تجارياً ، اختلاس أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالي خصوصية أو أي أشياء ذا قيمة عهد بها إليه بحكم موقعة"

يعتبر الاختلاس جريمة موضوعها نقل شخص شيئاً معيناً من حيازة مالكه إلى حيازة الشخص دون رضا المالك

ويمكن تعريف جريمة<sup>(1)</sup> اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص ، وفقاً لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته الجزائري ، "بأنه كل سلوك أو تصرف يقوم به مدير الكيان التابع للقطاع الخاص أو أي مستخدم فيه والذي يقصد من خلاله ادخال أية ممتلكات أو، أوراق مالية خصوصية أو

<sup>1</sup> - حماس عمر ، جريمة اختلاس الممتلكات القطاع الخاص ، بحث منشور في مجلد جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 19 الصفحة 9 وبعدها ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقاسم - الجزائر .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم مهامه من حيازة وقتية على سبيل الائتمان إلى حيازة نهائية على سبيل التملك".

من خلال ما سبق يقدونا هذا التعريف إلى التفرقة بين جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، جريمة التعسف في استعمال أموال الشركة

التي نص عليها المشرع في القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط الاقتصادي في المادة 398 حيث نصت " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن (3000) ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على (20000) عشرين ألف دينار، او بإحدى هاتين العقوبتين كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة ، والمدبرين العامين ، والمدبرين، ورئيس وأعضاء هيئة المراقبة ، والمراجعين الخارجيين ، والمصرفين إذا استعمل اي منهم لنفعه او لنفع غيره دون إذن معلومات متعلقة بالشركة حصل عليها بحكم وظيفته أو أبلغت إليه ، إذا نتج عن فعله الحاق الضرر بالشركة ، ولا ترفع الدعوى إلا بناءً على شكوى من الشركة"

من خلال استقراء النص يتضح لنا أن جريمة التعسف في استعمال الحق تطبق على مسؤولي الشركات المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة ، والمؤسسة ذات الشخص الواحد ، إذ يتعلق الأمرنا بمخالفة مرتبطة لمهام المنوطة لإدارة المؤسسة ، وصفة الجريمة تعد من أهم الجرائم الاقتصادية وما يفسر تدخل المشرع التجاري واضفاء وصف الجريمة عليها، وتحديد جزاءً جنائياً ما هو إلا تحقيق لأهداف تتمثل في حماية الذمة المالية للشركة نظراً لما تتمتع به في أهمية كبيرة في اقتصاد البلاد.

### - غسيل الأموال :-

ويقصد به اخفاء عائدات الفساد باعتماد طريقة توظيف لها تحفي شبهة مصدرها ويكسبها مظهر الأموال المشروعة .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة 23 على أنه (تعتمد كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً: 1\_ بدل الممتلكات أو إحالتها، مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه مصدر تلك الممتلكات غير المشروع أو مساعدة أي شخص ضالغ في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العواقب القانونية لفعلة

2\_ إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية." <sup>(1)</sup>

كما خصص التشريع الليبي لجرائم غسل الأموال قانون خاصاً بها هو القانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال، واعتمدت ليبيا المنهج الشامل حيث تشمل الجرائم الأصلية حسبما حددها المادة (1) من مرسوم قرار بالقانون رقم (1013) لسنة 2017م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أي فعل يرتكب في ليبيا ويشكل جريمة أو أي فعل يرتكب في الخارج ويكون مجرم في كل من الدولة التي ارتكبت فيها جريمة وفي ليبيا .

**وخلاصة القول :-** إن الفساد في القطاع ما هو إلا انحراف سلوكي واخلاقي يؤثر سلباً على تنمية الدولة الاقتصادية، وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهم مظاهر الفساد في القطاع الخاص التي تناولها سابقاً، وقد اعتبر المشرع الليبي هذه الأفعال مجرمة، سواء كان في قانون العقوبات العام، أو العقوبات الاقتصادية. وكذلك قانون مكافحة غسل الأموال والقانون النشاط والتجاري رقم 23 لسنة 2010 .

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003/10/31





# الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

## المطلب الثاني

### حوكمة الشركات وآلياتها في مكافحة الفساد

إن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال خاصة في المدى الطويل من خلال تمتعها بالشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة، كذلك يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين أداء إدارة الشركة والمساعدة على تطوير استراتيجية سليمة لها وضمان اتخاذ اجراء الدمج والاستحواذ بناءً على أسس سليمة، كذلك تبنى معايير الإفصاح والشفافية التي تقوم عليها الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المالية .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

من خلال ما تقدم سيتم تقسيم هذا المطلب إلي فرعين

الفرع الاول: مفهوم الحوكمة

الفرع الثاني : آليات الحوكمة في مكافحة الفساد

### الفرع الاول : مفهوم الحوكمة

إن الحوكمة تستهدف بطبيعتها لتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة ، وتقوم على قواعد و أسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والنظام ، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية مُحكمة وتنفيذها يكون من شأنها أن تؤدي إلى محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات، والتي من شأنها تؤدي إلى تقليل التنافس بين السلطات ، ومنع الفساد والمحسوبية والحد من استغلال السلطة من قبل بعضهم في غير المصلحة العامة<sup>(1)</sup> .

إن الحوكمة كما عرفتها لائحة حوكمت الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالي السعودي بموجب القرار رقم ( 8 - 6 - 2017 ) بتاريخ 13 - 12 - 2017م والمعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم ( 3 - 45 - 2018 ) الموافق 23 / 4 / 2018م "أما قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها ، وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمدبرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح ، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واطفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة التنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال".

ولكى نكون أمام برامج فعالة لتحقيق الشفافية وتعزيز النزاهة في القطاع الخاص<sup>(2)</sup> ، فقد تبنى

<sup>1</sup> - فيصل محمود الشناوة مرجع سابق ص 120 .

<sup>2</sup> - الالتزام بالآليات ولائحة حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي ، ورقه مقدمة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السعودي. 1440هـ ، ص 5 .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

المجتمع الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التزامات على الدول الأطراف والتي تعتبر ليبيا إحداها فقد قضت في المادة (121) على أنه " تتحد كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ، تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص ، في الفساد ولتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص ، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعالة ومتناسبة وراذعة عن عدم الامتثال لهذه التدابير " .

### الفرع الثاني : آليات الحوكمة في مكافحة الفساد

آليات حوكمت الشركة يمكن التعبير عنها على أنها مجموعة في الآليات التي تحدد صلاحيات وتؤثر على قرارات الإدارة وتضبط السلوك وتحد من المساحة التقديرية للمديرين ، ويتبين أن تعريف الحوكمة هنا يركز على المديرين التنفيذيين الرئيسيين، أي أن الحوكمة تهدف إلى الحكم في قرارات الإدارة وتحديد خطها العام<sup>(1)</sup>

وهناك عدة آراء في تصنف آليات الحوكمة إلا أن معظم الدراسات استقرت أو اعتمدت على نوعين

أ- آليات داخلية ( مجلس الإدارة ) لجنة المراجعة

ب- آليات خارجية ( القوانين واللوائح ) رقابة أصحاب المصالح .

### أ- الآليات الداخلية

**1- مجلس الإدارة :** - هو يعمل على حماية رأس مال المستثمر ، ورقابة العمل في الشركة

؛ وهو المسؤول أمام الجمعية العمومية عن الأخطاء والتجاوزات ، لذلك تأتي

<sup>1</sup> - سناء عبد الرحيم ، محاضر القيت على خلبن كلية الإدارة والاقتصاد وإدارة الأعمال جامعة بغداد ، بعنوان هيكل حكومة الشركات 2019 ، 2020 .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

الحوكمة فتنظم العمل الداخلي ، وتساعد في ضبط العمل الإداري والمالي تحقيقاً للشفافية، ومنعاً لوقوع التجاوزات<sup>(1)</sup> .

2- لجنة المراجعة :- وهي لجنة تساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات ، وذلك من خلال دورها في اعداد التقارير واشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ، فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة<sup>(2)</sup> .

### ب - الآليات الخارجية :-

1- القوانين واللوائح :- وهذا الجانب تتولاه السلطة التنظيمية ومن أبرز القواعد التنظيمية ذات العلاقة بالحوكمة ما تضمنه كل من نظام الشركات، و لائحة حوكمة الشركات ، ولوائح هيئة السوق المالية .

2- رقابة أصحاب المصالح :- وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والعمال ، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على الاستمرار<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - هيئة الوطنية لمكافحة الفساد العوري مرجع سابق ص 6 .

<sup>2</sup> - مُجَّد حمودة ، دورة أليات الحكومة في مكافحة الفساد المالي بحث منشور على الانترنت [www.infotehaccounts.com](http://www.infotehaccounts.com). في تاريخ 13- مارس - 2013 ثم الاطلاع عليه يوم

الخميس 10 / 6 / 2021 م الساعة 10 :00 م

<sup>3</sup> - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السعودي المرجع السابق ص 9 .

سنة عبد الرحيم مرجع سابق ص 3 .



# الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

وحق هؤلاء الحصول على المعلومات المتعلقة بأنظمتهم على نحو تمكنهم من أداء مهامهم وتقديم الشكاوي أو البلاغات على الممارسات الخاطئة لمجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

## الخاتمة

بعد أن انتهت بحمد الله وتوفيقه وعونه ، من إتمام هذا البحث والذي جاء تحت عنوان " حوكمة الشركات وآلياتها في مكافحة الفساد " والذي يعد من الموضوعات القانونية المهمة والذي يطرح العديد من الإشكاليات في وقتنا الحاضر ، ولقد توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات نوردتها على النحو الآتي :-

- أولاً :- النتائج :

- 1- إن الفساد ما هو إلا انحراف سلوكي وأخلاقي يعرفه كلا القطاعين العام والخاص
- 2- إن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سيؤدي إلى تحسين أداء هذه الشركات وزيادة



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة

أرباحها .

- 3- يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى مكافحة الفساد المالي وزيادة كفاءة الشركات وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ، وبالتالي قدرتها على جذب الاستثمار والحد من هروب رؤوس الأموال وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد .

### التوصيات :-

- 1- اصدار قوانين صادقة لمجابهة الفساد، وتعديل القوانين التي يعتبر القصور.  
2- الدعوة لزيادة الوعي، لدى المساهمين في الشركة بحقوقهم وذلك من خلال حضورهم اجتماعات الجمعيات العمومية

### قائمة المراجع

#### أولا: المجلات والابحاث:-

1. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السعودي، الالتزام بآليات ولائحة الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي 2019
2. حماس عمر ، جريمة اختلاس الممتلكات القطاع الخاص ، بحث منشور في مجلد جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 19 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقاسم- الجزائر.
3. سناء عبد الرحيم ، هيكل حكومة الشركات ، محاضرات أقيمت علي طلبة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2019,2020 .



## الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

4. فيصل محمود الشواوة قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد الثاني ، سنة 2014
5. لحسن بو نعامة عبد الله ، الفساد وأثر علي القطاع الخاص ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 2003.
6. مُجَد الطاهر الحمدي ، جرائم الفساد القطاعين العام والخاص المعهد العالي للقضاء " تونس " دون سنة نشر .
7. مُجَد حمودة ، دورة أليات الحكومة في مكافحة الفساد المالي بحث منشور على الانترنت [www.infotehaccounts.com](http://www.infotehaccounts.com) في تاريخ 13- مارس – 2013

### ثانيا القوانين والاتفاقيات: \_

1. القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط الاقتصادي
2. القانون رقم 2 لسنة 1979 بشأن العقوبات الاقتصادية
3. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد



# الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون



المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة

---